بروتوكول اتفاق
حول
الزيادات في الأجور في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية

تكريسا لسياسة الحوار ومبدأ التفاوض الجماعي التي تأسّست عليه العلاقات بين الأطراف الاجتماعية، التأمت بقصر الحكومة بالقصبة جلسة عمل بإشراف السيد حمادي الجبالي رئيس الحكومة، ضمّت عددا من أعضاء الحكومة وعددا من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل يتقدّمهم الأمين العام السيد حسين العبّاسي، حول المفاوضات الاجتماعية في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية،

وإيمانا بضرورة إعادة الاعتبار للعمل والحاجة الملحة لمزيد البذل والعطاء لتحسين مردودية الإدارة والأعوان والمؤسسات بما يحقّق أهداف التنمية ويضمن العمل اللائق والعيش الكريم للمواطن التونسي،

وحرصا على مواصلة تحسين الأوضاع المادية للأعوان العموميين في إطار يحافظ على مصالح جميع الأطراف ويوفّق بين متطلبات المرحلة القادمة وإمكانيات البلاد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد وجسامة التحديات والرهانات وضرورة تأمين التوازنات المالية من جهة، وطموحات الأعوان بالقطاع العمومي من جهة أخرى،

وانطلاقا من الروح الوطنية والشعور بالمسؤولية والوعي العميق بطبيعة المرحلة القادمة لوضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وفي إطار السعي إلى تكريس السلم الاجتماعي،

اتفق الطرفان على ما يلي :

أولا – بالنسبة للوظيفة العمومية :

1 – تسند لكافة أعوان الوظيفة العمومية على اختلاف أصنافهم وأسلاكهم المهنية زيادة شهرية في الأجور بعنوان سنة 2012 ضبط مبلغها بـ 70 دينارا يدفع على قسطين :

- قسط أول يساوي 50 % من مبلغ الزيادة أي 35 دينار يدفع سنة 2012 وذلك في نفس الشهر الذي انطلقت منه الزيادة المسندة بعنوان سنة 2011 .
- قسط ثاني يساوي بقية مبلغ الزيادة أي 35 دينارا يدفع بداية من أول جانفي 2013.

2 – يتواصل التفاوض مع أسلاك أساتذة التعليم العالي والأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الإستشفائيين الجامعيين ويستثنون من تطبيق هذا الاتفاق.

3 – لا يمكن الجمع بين الزيادة في الأجور الناجمة عن هذا الاتفاق والزيادات الناجمة عن اتفاقات سابقة أبرمت بعنوان إحداث منح خصوصية أو زيادات في الأجور بعنوان سنة 2012.

4 – لا يمكن المطالبة بزيادات في الأجور لها انعكاس مالي قبل شهر جويلة 2013.

ثانيا – بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية :

1 – يتمّ التفاوض حول الزيادات في أجور أعوان المؤسسات والمنشآت العمومية بعنوان سنة 2012 على مستوى مركزي في إطار لجنة تضمّ ممثلين عن الحكومة وممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل.

2 – يقع الأخذ بعين الاعتبار طاقة كلّ مؤسسة ومنشأة عمومية وخصوصيتها في نطاق يهدف لدعم القطاع العام وتحفيزه على مجابهة التحدّيات.

3 – يتم الشروع في التفاوض بداية من اليوم الموالي لإمضاء هذا الاتفاق.

4 – ينتهي التفاوض في أجل أقصاه 30 سبتمبر 2012 .

5 – يبدأ مفعول الزيادات في الأجور بعنوان سنة 2012 في نفس الشهر الذي انطلقت منه الزيادات المسندة بعنوان سنة 2011 .

تونس في 15 أوت 2012

الإمضاءات

عن الحكومـــة

وزير الشؤون الاجتماعية

الدكتور خليل الزاوية

الكاتب العام للحكومة

رضا عبد الحفيظ

عن وزير المالية

كاتب الدولة

سليم بسباس

عن الاتحاد العام التونسي للشغل

الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية

حفيظ حفيظ

الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية

كمال سعد